قال ان الهدنة لا سقف زمنيا لها وان حماس اذا فازت فمن حقها المشاركة بالحكومة

عباس لن يرشح نفسه لولاية ثانية ويؤكد ان الجميع يشارك بالانتخابات على اساس اتفاقات اوسلو

نساء من انصار حركة حماس يشاركن في تظاهرة لدعم الحركة بالانتخابات في بيت لحم امس (رويترز)

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «ابومازن» امس انه لن يرشح نفسه لولاية رئاسية ثانية لقيادة السلطة الوطنية بعد انتهاء ولايته الحالية التي ستنتهي بعد 3 سنوات.

وجاء اعلان عباس عن موقفه من خلال مقابلة صحافية لجميع الصحف المحلية حين قال «لن أترشح إطلاقا لولاية ثانية.. هذا رأيي وهذا موقفي وسترون، وعندما آخذ القرار لا اسأل ولا استفسر ولا أتلكأ».

واعلن عباس ان الاجهزة الامنية الفلسطينية وضعت منذ نحو الشهر خطة لكيفية حماية صناديق الاقتراع، وحماية الانتخابات التشريعية وكيفية منع مسلحين من الاعتداء على مراكز الاقتراع، ومؤكدا ان اتفاقيات اوسلو قائمة وان الانتخابات ستجري على اساس هذه الاتفاقيات ولايمكن لأي حزب الادعاء بأن اوسلو قد انتهت وانه لا يخوض الانتخابات في ظل هذه الاتفاقيات.

وقد استهل عباس حديثه للصحف الفلسطينية بالقول «لقد التزمنا منذ البداية باجراء الانتخابات في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، وقال كثير من الناس، وبالذات من أوساطنا، انه لن تكون هناك انتخابات وقد بدأت الحملة الانتخابية ومازال الناس يقولون انه ليس هناك انتخابات وهذا يؤذي الحملة نفسها، واستمر ذلك إلى ان جاءت بعض الأجوبة الامريكية على لسان المسؤولين الإسرائيليين ومفادها ان الحكومة الإسرائيلية ستسمح بإجرائها في القدس وفق ماجرى في سنة 1996 وهذا هو مطلبنا».

واضاف «أما وقد صدر قرار من الحكومة الإسرائيلية بإجراء الانتخابات التشريعية وفقا لترتيبات 1996 فلا نقاش الآن إذ كنت قلت ان أي شبهة واضحة بأن الإسرائيليين اذا عملوا على تعطيل الانتخابات حسب 1996 فستجتمع القيادة وتقول كلمتها..الآن وقد قالوا أنها ستجري وفق 1996 فهذا ما نريد، ولكن سيأتي بعض الناس ويقولون أنهم تعرضوا للضرب والمضايقات اعتقد ان هذا يحتاج إلى نضال ..عليك ان تناضل وتثبت وجودك بكل الوسائل في القدس وغيرها».

وقال عباس «نحن سعداء جدا لأنه ستكون عندنا تعددية سياسية وهذا مفيد ، لدينا 11 قائمة تخوض الانتخابات وبالتأكيد فان عددا كبيرا منها سيمثل في المجلس بعدد من المقاعد وبعضها الآخر ينافس على عدد اكبر أما المهم فهو ان الديمقراطية الفلسطينية مقبلة على نوع جديد من الحياة البرلمانية سيما وان البرلمان السابق كان في أغلبيته من حركة فتح وكانت فيه معارضة ولكن الآن يمكننا ان نقول انه ستكون عندنا حكومة ومعارضة وأقلية وأغلبية ورقابة أكثر وتفاعل أكثر ونتمنى ان يكون المجلس التشريعي القادم مجلسا تشريعيا بمعنى الكلمة أي ان يقوم بالعمل التشريعي».

واضاف ابومازن «بالطبع سيكون هناك تناحر وتنافس داخل المجلس على القضايا السياسية ولكن عهدنا كله في الوطن جاء على أساس اوسلو.. بعض الناس يقولون ان اتفاقات اوسلو ماتت ولكن دعني أقول ان هذه أحلام وتمنيات بعض الناس، لكن اتفاقيات أوسلو قائمة ولم تنته أو تمت، صحيح ان إسرائيل عطلتها، لا شك في ذلك إذ انه منذ وصل نتنياهو إلى السلطة وهو الرجل الممثل للحزب الذي قال من البداية ان اوسلو ماتت بدأ يعطل اوسلو فهو لا يستطيع ان يلغيها ولكنه عطلها، وعليه فان تخريب اوسلو لا يعني ان اوسلو قد انتهت وإنما الكل آت على أرضيتها والمجلس التشريعي أسس على أساس بند من بنود اوسلو ولذلك كل ما يجري إنما يجري على أساس اوسلو».

وقال عباس ان تغيير هذه السياسة «يحتاج إلى أغلبية الثلثين كما انه يحتاج لموافقة المجلس الوطني الفلسطيني ولا اعتقد ان ذلك في مصلحة احد وإنما على الجميع ان يدرك ان هذا هو الطريق.. طريق السلام وطريق المفاوضات وطريق الخطوة خطوة إضافة إلى خطة الدولتين كما إننا نعتقد ان لا احد سيحارب الأفكار التي ندعو إليها وهي سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح شرعي واحد، لأن ليس هناك دولة واحدة تحترم نفسها تكون فيها سلطتان أو قانونان أو ما نسميه سلاحين شرعيين اثنين ..هذا لا يجوز أما ان يكون هناك سلاح شرعي واحد أو لا سلاح.. أما ما يتعلق بالتعددية فها نحن بدأنا بها.. هذه هي الأفكار التي اعتقد يجب ان نعمل من اجلها ويجب ان تكون هذه الأفكار هي سياسة المجلس التشريعي القادم. لا يوجد اتفاقيات فلسطينية أو غير فلسطينية فوق الشرعية فأي اتفاق يتناقض مع الدستور ومع قرارات الشرعية لا يمكن ان يكون مقبولا ولا يطغى عليه ولا يحل محله.. هناك سياسة مرسومة في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988، مرسومة في اوسلو، مرسومة في المجلس التشريعي عام 1996 ومرسومة في كل المجالس التشريعية هذه لا تنقض إلا بأغلبية الثلثين في كل المؤسسات التشريعية».

وفي اشارة الى حماس، قال عباس ان «من يقولون انهم يخوضون الانتخابات على أساس اتفاق القاهرة فان اتفاق القاهرة لا يتحدث عن أي من هذه الأمور، وإنما يتحدث عن الهدنة، ومن يقول ان الهدنة انتهت نهاية العام 2005 فهو مخطئ، إذ أن الاتفاق يقول ان لدينا مشاريع لعام 2005 لا بد ان ننهيها وتكون هناك هدنة مستمرة وبالتالي الهدنة غير مرتبطة بسقف نهاية العام 2005 .. لقد جرى نقاش بأن تكون لـ 6 أشهر أو 9 أشهر ولكن في نهاية الأمر بقيت غير مرتبطة بسقف، ولو قالوا في ذلك الوقت ان الهدنة مرتبطة بنهاية عام 2005 ما كنت لأوافق.

إذا كانوا في المجلس التشريعي يريدون تغيير هذه السياسة فليتفضلوا ولكنهم لا يستطيعون ان يغيروا هذه السياسة إلا بأغلبية الثلثين في المجلسين التشريعي والوطني وعند ذلك لكل حادث حديث».

وحول امكانية تعطيل الانتخابات كشف ابو مازن ان هناك خطة امنية لحماية صناديق الاقتراع، وقال «التخريب سهل ولكن لماذا التخريب؟ كل الفصائل مشاركة إنما ليس كل الناس يجب ان تكون مرشحة.. بعض الناس غاضبون لأنهم لم يترشحوا وفي كل دائرة هناك 6 أضعاف عدد المرشحين المطلوبين..لماذا التخريب؟ إلا إذا كان هناك أناس يريدون ان تخرب لمجرد التخريب، ومدفوع لها لكي تخرب هذه الديمقراطية. وسنعمل كل ما نستطيع لكي نحول دون تخريب العملية، لقد وضعت الأجهزة الأمنية خطة منذ نحو الشهر لحماية الصناديق وكيف نحمي الانتخاب وكيف نمنع مسلحين من ان يأتوا إلى صناديق الاقتراع وبصراحة لقد أعطيت تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية: ممنوع اقتراب أي مسلح من صندوق الاقتراع ولو كان مرافقا لقائد.. يجلس في الخارج ويدخل القائد بدون مرافقين ويصوت ويغادر..إذا أرادوا أن يدخلوا بالقوة فتستخدم القوة ضدهم. ألاحظ ان الناس بشكل عام ستلتزم وان شاء الله ستلتزم». وبخصوص ما قيل عن سيناريوهات تتحدث عن حمام دم يوم الانتخابات، قال عباس «الناس تهول هذا الأمر من اجل ان تخرب وكما قلت فان هناك أناسا لا مصلحة لهم في هذه الانتخابات، والانتخابات هي تغيير وجوه وتقديم وجوه وهذه سنة الكون ولذلك فان من يريد التخريب سيعمل على التخريب ..وبالمناسبة لا انتخابات في العالم تتم بدون مشاكل».

وعن امكانية تكرار تجربة الجزائر في حال لم تكن الانتخابات مرضية لهذا الطرف أو ذاك؟ قال عباس «يجب ان نوطن أنفسنا على قبول أي نتائج تظهر إذا أردنا الديمقراطية..بمعنى انه عندما قال لي الامريكيون والإسرائيليون ان حماس يجب ان لا تشارك بالانتخابات قلت ان ذلك غير ممكن..ما هي هذه الديمقراطية القائمة على الانتقائية؟ هذه ليست ديمقراطية ونواديت من اجل ان تشارك حماس لأن حماس جزء من الشعب الفلسطيني.. أنا غير منحاز لا لحماس أو لغيرها ولو جاءت الجهاد الإسلامي وقالت انها ستشارك لكنا دافعنا عنها أيضا.

النتائج هي الحكم والدليل على ذلك ان الانتخابات البلدية فقد كانت نزيهة وشفافة وباركنا لمن نجح، ففي نهاية الأمر هذا هو خيار الشعب ..عندما اختارني الشعب بنسبة 62 % اختارني على أفكاري وعلى آرائي وبالتالي فالشعب يختار وهو حر ويتحمل مسؤولية اختياره».

وحول التصريحات الامريكية والإسرائيلية بأنهم سيقطعون المساعدات عن السلطة في حال اشراك حماس في الحكومة رد عباس قائلا «صحيح ان الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم ولكن لنا شؤوننا الخاصة الداخلية وكما وقفنا من اجل مشاركة حماس في الانتخابات فسيكون لنا موقف ورؤية واضحة للديمقراطية. الحكومة القادمة من المفترض ان تنفذ السياسة التي تحدثت عنها وأصبحت سياسة معترف بها.. بمعنى انه في 1988 أكدنا الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338 وبناء الدولة الفلسطينية على هذا الأساس ثم جئنا في اوسلو واعترفنا بإسرائيل واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير، ثم بعدها بدأنا الحلول الجزئية والانسحابات الجزئية التي وصلت إلى 42 % في الضفة الغربية و85 % في غزة ثم خطونا خطوات إلى ان جاءت خريطة الطريق التي الزمنا أنفسنا بها واعترفنا بها وقلنا رؤية الدولتين ، دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية.. هذه السياسات تطبق في الحكومة وإذا لم تطبق في الحكومة.. أنا مسؤول عن رسم السياسة وتطبيق السياسة، إذا عجزت عن تطبيق هذه السياسة فالجواب قلته. بمعنى ان الأحزاب التي تريد المشاركة في الحكومة يجب ان تشارك في هذا البرنامج؟ عندها لكل حادث حديث فهذا سؤال افتراضي ولكن الآن لنقل: نرجو الله أن يمر 25 الشهر وهو يوم الانتخابات بنجاح ..هذا مهم وأنا أتصور نفسي منذ الآن ذاك اليوم احسب الوقت بالثواني واللحظات وأتمنى على الله ان لا يحدث ما يخرب وما يعطل وما يعكر ولكن بعدها سنرى».

موراتينوس يحذر من معالجات أحادية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

■ رام الله ـ يو بي آي: حذر وزير الخارجية الاسباني ميغيل أنخيل موراتينوس امس الاثنين من خطورة اتباع السياسة الأحادية الجانب في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ودعا إلى تضافر الجهود الدولية من أجل إعادة الطرفين إلى المفاوضات للتوصل إلى سلام المنطقة.

واعتبر موراتينوس، بعد لقائه برئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع في رام الله ان المفاوضات الثنائية «وسيلة وحيدة» من أجل التوصل إلى سلام في المنطقة.

ونقلت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) عن موراتينوس تأكيده أنه سيسعى إلى قيادة جهود دولية تهدف إلى إعادة إطلاق عملية السلام على أساس البدء بمفاوضات الوضع الدائم فور الانتهاء من الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، بناءً على التفاهمات والمبادئ المتفق عليها.

من جانبه، قال قريع ان الانتخابات التشريعيّة المقبلة في مدينة القدس المحتلّة «تعكس واقع المدينة والمواطنين فيها ،كمدينة تحت الاحتلال شأنها شأن باقي الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة».

ورفض قريع «المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى إظهار الانتخابات وكأن الجالية الفلسطينية تعيش على أرض إسرائيليّة، وذلك عبر المحاولات المرفوضة لإعاقة العملية الانتخابية، سواء على صعيد الدعاية الانتخابية أو التصويت أو المماطلة في إعطاء الردود حول القضايا المختلفة».

وشدد قريع على «ضرورة أن تقوم إسرائيل بتسهيل حركة المواطنين قبل الموعد المقرر للانتخابات التشريعيّة، بما يشمل إزالة الحواجز المنتشرة في الضفة الغربيّة ووقف الاقتحامات للمدن والبلدات الفلسطينيّة، وعدم التواجد فيها ووقف كافة أشكال العدوان على أبناء شعبنا من اغتيالات واعتقالات وغيرها». وشدد على أهمية العمل لمرحلة ما بعد الانتخابات الفلسطينية والإسرائيليّة، مطالباً «بدور دولي أوسع وأكثر فاعليّة، بهدف إطلاق مفاوضات الوضع الدائم والتوصل إلى حلّ سلمي للصراع».

واستعرض قريع خلال اللقاء مع موراتينوس الأوضاع في الأراضي الفلسطينيّة في ظل "استمرار العدوان الإسرائيلي، وفي ظل الأوضاع المالية الصعبة التي تمرّ بها السلطة الوطنية، منوهاً بقرار مجلس الوزراء القاضي بتنفيذ رزمة من المشاريع الطارئة من الاحتياطي النقدي لدى السلطة الوطنيّة بقيمة 225 مليون دولار، وذلك «في ظل الحاجة الماسة لها، وتباطؤ الدول المانحة في تنفيذ وعودها والتزاماتها الماليّة» . من جهة أخرى، أشار وزير التخطيط الفلسطيني الذي حضر اللقاء غسان الخطيب إلى المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ اتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه مؤخراً، مشدداً على أن الجانب الوحيد الذي تم تطبيقه يتعلّق بمعبر رفح، لافتاً إلى أنّ النجاح في هذا الاطار يعود إلى كونه «شأن فلسطيني ـ مصري من دون أي تدخّل إسرائيلي».

وقال إن «كافة البنود الأخرى، سواء المتعلّقة بالمعابر إلى الضفة الغربية أو نظام القوافل، لم تطبّق بعد، وأن الجانب الإسرائيلي يتجاهلها تماماً، بل وأحياناً يقوم بتشديد الخناق مثلما كانت عليه الحال في إغلاق معبر كارني مؤخراً، وطالب موراتينوس والاتحاد الأوروبي بممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي بهدف تنفيذ ما عليهم من التزامات.

وفي ما بدا أنه إشارة إلى الدعم الاوروبي والدولي لحركة فتح، كبرى فصائل منظمة التحرير، في الانتخابات على حساب حركة حماس،زار موراتينوس موقع الحملة الانتخابية للحركة في محافظة رام الله والبيرة في الضفة الغربية.

وزير الداخلية الفلسطيني: متشددو غزة يرفضون تخزين اسلحتهم خلال الانتخابات

■ غزة ـ رويترز: قال زير الداخلية الفلسطيني نصر يوسف امس الاثنين ان المتشددين في غزة رفضوا خطة السلطة الفلسطينية بوضع اسلحتهم بالمخازن خلال الانتخابات البرلمانية المزمع اجراؤها الاسبوع المقبل سعيا لتقليل اخطار وقوع اعمال عنف.

وتتصاعد المخاوف في غزة من وقوع فوضى خلال الانتخابات المقررة في 25 يناير كانون الثاني (يناير) مع تزايد حالة انعدام القانون والصراع على النفوذ منذ انسحاب اسرائيل في ايلول من القطاع.

وقال وزير الداخلية نصر يوسف ان الاقتراح الذي طرح على الفصائل في غزة هو ان يجمعوا اسلحتهم قبيل الانتخابات ويضعوها في مخزن بغزة مفتاحه معهم والمفتاح الاخر مع السلطة الفلسطينية. وقال يوسف للصحفيين «ولكنهم رفضوا الاقتراح».

واشار الى ان السلطة الفلسطينية عرضت ايضا تخصيص حماية من جانب الشرطة لزعماء الفصائل في غزة على أمل ان يتركوا حراسهم الشخصيين في منازلهم وقت الانتخابات. ورفض هذا الاقتراح ايضا. وتابع يوسف ان قوات الامن لديها «تعليمات واضحة بالتصدي لاي محاولة لاستخدام السلاح اثناء فترة الانتخابات».

وجاء حديث يوسف عقب محادثات مع مبعوث الامم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الاوسط الفارو دي سوتو.

وكان العنف الذي سبق الانتخابات تسبب في احراج الرئيس الفلسطيني محمود عباس. اذ ان كثيرا من الاحتجاجات المسلحة وعمليات الخطف شملت مسلحين من حركة فتح التي يقودها. ويريد بعضهم تأجيل الانتخابات.

ومن المتوقع على نطاق كبير ان تخسر فتح كثيرا من شعبيتها خلال الانتخابات أمام حركة المقاومة الاسلامية (حماس). وقال يوسف ان الجهود الرامية لتأمين الانتخابات في الضفة الغربية ستعوقها القيود الاسرائيلية على حركة الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

واضاف «حتى هذه اللحظة لم تحدث اي اتفاقات مع الاسرائيليين فيما يتعلق بالعملية الانتخابية خاصة بتحركات قوى الامن لحماية العملية الانتخابية».

وناشد عباس الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل كي تخفف القيود عن الضفة الغربية قبيل الانتخابات البرلمانية. ولكن الفلسطينيين يشكون من ان اسرائيل لم تستجب لهذه الدعوة. ووافقت اسرائيل أمس الاول على السماح للفلسطينيين بالتصويت في القدس الشرقية العربية ولكنها تحظر على حماس طرح قوائمها في القدس هناك.

حركة الجهاد تدعو لمقاطعة الانتخابات وتستبعد ابرام هدنة جديدة مع اسرائيل

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

دعت حركة الجهاد الاسلامي امس كوادرها وعناصرها وانصارها الى مقاطعة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 كانون الثاني (يناير) الجاري لانها محكومة باتفاق اوسلو المؤقت للسلام مع إسرائيل الموقع عام 1993. ورفضت الحركة المشاركة في الانتخابات التشريعية بذريعة ان المجلس التشريعي الفلسطيني وانتخاباته محكومة باتفاق اوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل واقيمت السلطة بموجبه وترفضه الحركة منذ الاعلان عنه.

وقال نافذ عزام أحد القادة السياسيين في حركة الجهاد الإسلامي بقطاع غزة إن مقاطعة حركته لهذه الانتخابات تأتي في إطار كون «الانتخابات التشريعية الفلسطينية هي جزء من اتفاق أوسلو، والمرجعية القانونية للمجلس التشريعي هو اتفاق أوسلو».

واضاف عزام قائلا «نحن لن نشارك في الانتخابات التشريعية المقبلة ومن الطبيعي ألا يشارك أبناء الحركة وكوادرها ومناصروها لا ترشحا ولا تصويتا».

ويشارك في هذه الانتخابات التي تجرى للمرة الثانية في الأراضي الفلسطينية معظم الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

وحول ما إذا كانت حركة الجهاد ستعمد إلى تنفيذ عمليات داخل إسرائيل بالتزامن مع إجراء الانتخابات قال عزام ان حركته «لا تعمل من أجل تحقيق هدف شخصي، ولا تسعى لمغانم ذاتية».

وأضاف «أن الحركة هي جزء من هذا الشعب وهي تدافع عنه وعن حقوقه ولاتتحرك من أجل إفشال هذا الموقف أو ذاك».

واستبعد عزام إبرام تهدئة جديدة مع إسرائيل قائلا «إننا في الحركة نستبعد إبرام أي تهدئة جديدة مع إسرائيل، فقد كان هناك تهدئة على مدار عام احترمتها الفصائل الفلسطينية لكن إسرائيل هي التي داستها وواصلت عدوانها وحملتها ضد الفلسطينيين». وشدد القيادي في الجهاد على أن جهاد حركته يأتي في إطار الحق المشروع في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي «والعدوان البربري الذي تقوم به الة الحرب الصهيونية».

وأضاف ان حركة الجهاد لا تعمل من أجل تحقيق هدف شخصي، ولا تسعى لمغانم ذاتية، ومشيرا الى ان الحركة لا تتعمد تنفيذ عمليات داخل إسرائيل بالتزامن مع وقت إجراء الانتخابات التشريعية، موضحا أن «حركة الجهاد هي جزء من هذا الشعب وتدافع عنه وعن حقوقه ولا تتحرك من أجل إفشال هذا الموقف أو ذاك». ومن جهتها أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي امس (الاول) مسؤوليتها عن قصف مدينة عسقلان «المجدل» ومستوطنة «كفار عزا» الواقعتين جنوب إسرائيل بأربعة صواريخ محلية الصنع من طراز «قدس2» و «قدس 3».

وقالت السرايا في بيان لها إن «الجهات الاسرائيلية اعترفت بسقوط الصواريخ في الاماكن المذكورة وأنه سمع دوي انفجار الصواريخ داخل المدينة ومستوطنة كفار عزا».

وأضاف البيان ان «هذه العملية تأتي في إطار مسلسل الرد على جرائم العدو الصهيوني وخاصة عملية الاغتيال الجبانة التي استهدفت ثلاثة من قادة سرايا القدس في جنين، وذلك قبل عدة أيام وعملية استهداف الام وأبنائها في مدينة نابلس بالامس» امس الاول. وكانت قوات إسرائيلية خاصة قد دخلت قرية روجيب قرب مدينة نابلس في الضفة الغربية واقتحمت منزل عائلة «الحلبي» وبدأت بالاطلاق النار بشكل عشوائي على كل من يتحرك داخل المنزل وقتلت الام وابنها وأصابت الاب وأربعة من أبنائه ونقلوا جميعا لمستشفى رفيديا بالمدينة لتلقي العلاج.

احد المرشحين وعد بانشاء صندوق للمصابين بالعقم وآخر حوّل صالون حلاقة الى مقر انتخابي

الانتخابات الفلسطينية «سوبرستار» محلي.. ورسائل المحمول والبريد الالكتروني تشارك في الحملة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

يشبه الكثير من الوطنين الفلسطينيين المرشحين للانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في 25 كانون الثاني (يناير) الجاري بالمشاركين في برنامج «سوبر ستار» للمواهب الفنية الذي تبثه احدى الفضائيات العربية كون كل واحد منهم ينافس الآخرين على قلب المواطنين ويطالبهم بالتصويت لصالحه.

ويأتي ذلك التشبيه في وقت تكثف فيه القوائم الانتخابية والمرشحون على مستوى الدوائر زياراتهم للمواطنين ومؤسساتهم الاهلية بغية الترويج لبرامجهم الانتخابية التي تحمل الكثير من الشعارات غير القابلة للتطبيق، كما يصفها المواطن سميح العطرز البالغ من العمر حوالى 40 عاما وهو اسير سابق في سجون الاحتلال.

وقال سميح العطرز بان المرشحين للانتخابات التشريعية «مثل المشاركين في برنامج سوبرستار كلهم يريدون من المواطنين التصويت لهم لايصالهم الى قبة البرلمان وبعد ذلك لا علاقة لهم بهم»على غرار ما جرى في المجلس التشريعي السابق على حد قوله.

واشار الى «ان المواطنين انتخبوا في عام 1996 اعضاء التشريعي السابق كي يتحدثوا باسمهم وعن همومهم الا انهم فعلوا كل شيء باستثناء ذلك» .

هذا ومع اقتراب يوم الاقتراع للانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من الشهر الجاري تشهد الشوارع الفلسطينية سيلا جارفا من الدعاية الانتخابية واصبح العامل والموظف البسيط، والخريج العاطل عن العمل وربة البيت محط اهتمام من قبل المرشحين الذين يرفعون شعارات في معظمها غير قابلة للتطبيق خاصة مثل الشعارات المتعلقة بجدار الفصل الذي تقيمه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية وازالته، واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس التي تعتبرها اسرائيل عاصمتها الموحدة والابدية، واطلاق سراح اكثر من 9 الاف اسير في سجون الاحتلال، في حين يطالب المواطنون مرشحي المجلس التشريعي بضرورة الالتزام بالوعود الانتخابية التي يطرحونها في برامجهم الانتخابية، وعدم استخدامها كدعاية انتخابية فقط.

وقال المواطن اسامة مصلح «بان الفلسطينيين يبحثون عن شعار قابل للتطبيق وسط الاف الشعارات الانتخابية غير القابلة للتطبيق»، كما دعا المواطن بسام الشايب كافة المرشحين إلى أن يعوا أهمية المجلس التشريعي والمتمثل في السلطة التشريعية التي تسن القوانين وتراقب باقي السلطات، وأن يعملوا قدر الإمكان من أجل تفعيل دور المجلس في كافة مجالات الحياة المتعلقة بالشعب الفلسطيني، وكذلك دعاهم للاهتمام بالقضايا الاجتماعية بخط موازٍ مع القضايا السياسية والأمنية والثوابت الوطنية

وغيرها، والعمل الجاد من أجل إيجاد الآليات المناسبة للحد من الظواهر التي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة الفقر، ومحاولة إيجاد فرص عمل للمواطنين العاطلين عن العمل.

ويواصل المرشحون زياراتهم لمنازل المواطنين اضافة الى صورهم ويافطاتهم التي تملأ الشوارع والجدران واعمدة الكهرباء والهاتف اضافة الى المهرجانات واللقاءات والزيارات لاقناع الناخبين بان تصويتهم لهذه القائمة او ذلك المرشح، سوف ينهي كافة المشاكل التي تواجههم.

والمتابع لاساليب الحملات الانتخابية يجد ان معظمها تتشابه من حيث التخطيط وتختلف في التطبيق والتنفيذ، الامر الذي يجعل المواطن لا يستقر على من سيحمله الامانة الا يوم الاقتراع الذي سينهي الحيرة التي اصابت عددا كبيرا من الناخبين جراء هذا السيل الجارف من الدعاية الانتخابية.

ومن الشعارات والوعود التي اطلقها المرشحون، وعد الدكتور عز الدين أبو العيش، المرشح المستقل عن دائرة شمال غزة بإنشاء صندوق خاص للمصابين بالعقم والمواطنين الذين يواجهون مشاكل في الإنجاب، لأن «أدوية هذه الأمراض باهظة الثمن، الأمر الذي يعجز عنه معظم المرضى ويُحرمون من نعمة البنين والبنات» بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، مؤكدا ان الصندوق المقترح سيساهم «في المحافظة على أغلى ما يملك الشعب الفلسطيني، ألا وهو الثروة البشرية المتمثلة في الإنسان الفلسطيني».

وهناك مشاهد طريفة ظهرت خلال الحملات الانتخابية حيث اقام احدهم «عريشة كبيرة» كمقر انتخابي له، فيما حول اخر صالونا للحلاقة الى مقر انتخابي، اذ اختار احد الصالونات البسيطة المعروفة في ذلك الحي وجاء اليه قاطعا مسافة كبيرة من محافظة إلى أخرى ليحلق في ذلك الصالون بالتحديد، وكما هي العادة التف حوله الكثير من الناس فوجدها فرصة كي يطرح برنامجه الانتخابي على الناس في صالون الحلاقة ليتحول المكان الى ندوة انتخابية ولكن قسوة الاسئلة احيانا جعلته يشعر بالإحباط.

والأهم من ذلك ردة فعل الناس لرؤية تلك المشاهد، فهناك السخرية، والضحك يتفاعلان مع المشهد والتراجع عن نية التصويت للمرشح، او ان تأتي النتيجة معكوسة بأن لا يكسب المرشح تأييد المواطن في ظل الكثير من الوعود والشعارات الانتخابية.

وتلجأ القوائم الانتخابية والمرشحون لكافة الوسائل للوصول للمواطن الفلسطيني حيث حرص الكثير من المرشحين على تهنئة المواطن بعيد الاضحى عبر الهواتف الخليوية.

«فكل عام وأنتم بخير... مرشحكم للمجلس التشريعي....» كانت رسالة قصيرة وصلت للكثير من الفلسطينيين بمناسبة عيد الاضحى المبارك.

وكان عدد آخر من المرشحين اكتفوا بإرسال رسائل التهنئة دون أن يشيروا صراحة لترشيحهم، إلا أن رسائلهم، التي لم ترسل في الأعياد الماضية، حملت بين طياتها التنبيه والتواصل لذات الغرض، وراح عدد آخر يستخدم وسيلة تكنولوجية أخرى، عبر رسائل البريد الالكتروني الجماعية، التي أبرقوا فيها لمئات الشخصيات بالتهنئة وبطاقات الأعياد، التي حملت ذات المفهوم.

وقال زياد جرغون، المرشح عن دائرة رفح في قائمة «البديل»، المكونة من ائتلاف الديمقراطية وحزب الشعب و«فدا» وعدد من المستقلين، إن التواصل مع المواطنين وقادة الرأي أمر مهم، ولا ضير أن تكون رسائل الجوّال والبريد الإلكتروني، وكل الوسائل التكنولوجية، إحدى وسائل التواصل، مشيراً إلى أنه أرسل الكثير من رسائل التهنئة عبر الجوّال إلى أصدقائه وقادة الرأي والإعلاميين، للتواصل معهم.

وقال الصحافي خضر الزعنون، إنه تلقى العديد من الرسائل عبر «الجوّال» من عدد من المرشحين لانتخابات المجلس التشريعي خلال العيد، وأبدى الزعنون إعجابه بالوسائل التكنولوجية، مؤكداً أنها تتم عن وعي والتفات للوسائل العلمية الحديثة.وأشار إلى أن رسائل البريد الالكتروني والفاكسات، التي وصلت الى العديد من المؤسسات، خاصة المؤسسات الإعلامية والشعبية الرسمية، من قبل القوائم الانتخابية، حملت ذات المفهوم، وعكست حالة علمية للدعاية والتواصل.

وكان أغلب المرشحين اعتمدوا خلال العيد زيارة الدواوين الشعبية والعائلات الكبيرة، والظهور في الأماكن العامة، كالمساجد والمتنزهات والأماكن الأخرى.

وأوضح أحد ممثلي وكالات الأنباء العالمية، مفضلاً عدم ذكر اسمه لعدم سماح وكالته نشر اسمه، أن قائمة التغيير والإصلاح، تليها قائمة فلسطين المستقبل، أكثر وأنشط القوائم في التواصل واستخدام الوسائل التكنولوجية، سواء عبر الجوّال أو البريد الالكتروني أو الفاكسات.

الشرطة الفلسطينية تعتقل 29 شخصا بتهمة قتل احد عناصرها

■ غزة ـ اف ب: اعلنت وزارة الداخلية الفلسطينية في بيان امس الاثنين ان اجهزة الامن الفلسطينية والشرطة اوقفت 29 شخصا مطلوبين بتهمة قتل ضابط شرطة وجرح عشرة من عناصر الامن والشرطة الاسبوع الماضي في دير البلح وسط قطاع غزة.

وقال البيان ان «قوة من الشرطة والاجهزة الامنية داهمت صباح اليوم (امس) منزلا في دير البلح لالقاء القبض على المطلوبين للاجهزة الامنية والمتهمين بمقتل ضابط الشرطة الملازم عدلي رزق البنا واصابة عشرة اخرين من قوى الامن والشرطة». واضاف انه «تم القاء القبض على 29 شخصا من المتهمين بالقضية وتم توقيفهم على ذمة التحقيق لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحقهم». واوضح ان قوات الامن «ازالت بعض السواتر الترابية التي كان تغلق الطرق المؤدية الى منازل العائلة كتحصينات وكانت تعيق حركة سكان المنطقة». وكانت وزارة الداخلية والامن الوطني الفلسطينية اعلنت الاربعاء الماضي وفاة احد افراد الشرطة الفلسطينية متأثرا بجروح اصيب بها في السابع من الشهر الجاري اثناء تنفيذ حملة امنية في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة. وحاولت قوة من الشرطة اعتقال احد المطلوبين في دير البلح واندلع اشتباك مسلح مع عدد من المسلحين من اقاربه ما اسفر عن اصابة عشرة بينهم ثمانية على الاقل من الشرطة حيث نقلوا جميعا الى مستشفى في دير البلح.

مرشحة تتحدث عن اجندة مشبوهة وشراء اصوات

■ رام الله ـ «القدس العربي»: وجهت احدى المرشحات للانتخابات الفلسطينية اتهامات الى مرشحين آخرين قالت انهم كثيرون بأنهم يحملون «اجندة دولية مشبوهة».

واضافت البطش، وهي صحافية مقدسية «كانت الدول العربية في السابق تشتري منظمات واحزاب بكاملها، وهكذا تفعل دول اجنبية الآن، لكن من خلال شرائها تيارات ومنظمات اهلية وشخصيات مستقلة، ليكون لها دور يخدم اجندتها في المنطقة».

واتهمت البطش مرشحين من قائمة «وعد» بأنهم «يشترون الاصوات بالاموال» وذلك في اشارة الى بعض القوائم والمرشحين الذين ينفقون اموالا طائلة على حملاتهم الانتخابية. وتساءلت البطش «ماذا يعني ان يغدق بعض المرشحين الاموال ويشترون الاصوات، وينظمون الولائم في الوقت الذي تمارس فيه اسرائيل الحصار والتجويع ضد المقدسيين؟».